جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الـعنـوان

دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة الميزانية

إعداد الطالب :

إبراهيم قاسمي

تحت إشراف الأستاذ :

بوشريط أسامة

لجنة المناقشة :

- بوشريط أسامة : مشرفا ومقرر
- بوجطو حكيم : ممتحن أول
- فلاق علي : ممتحن ثاني

السنة الجامعية : 2021 / 2022

الإهـــــداء

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والشكر لك فلولا توفيقك لي ماتم عملي هذا .

أهدي عملي هذا إلى سندي في الحياة وقرتا عيني أبي وأمي أطال الله في عمرهما .

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله رعاهم ، إلى عائلة قاسمي ، والى كل أصدقائي وزملائي ، إلى كل المعلمين

والمدرسين الذين مررت في مشواري الدراسي على يدهم بإذن الله .

إلى أستاذي المشرف المحترم على كل الجهد المبذول .

شـكـر وتـقـديـر

من دواعي السرور التقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي ومشرفي الأستاذ بوشريط أسامة على المجهودات المبذولة وتوجيهاته القيمة .

كما أتوجه بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى قراءة محتواها وإغنائها بمقترحاتهم القيمة .

كما أتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية الذين ساعدونا في فترة البحث .
وأخيرا أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم وقدم لنا يد العون والمساعدة كل باسمه لإكمال هذه المذكرة .

المـلخــص :

تعتبر الصكوك الإسلامية أهم منتج للمصرفية المالية الإسلامية ، إذ تعد واجدة من أبرز الأدوات المالية التي أثبتت جدارتها خاصة في مجال التمويل ، تهدف الدّراسة إلى بيان دور الصكوك بوصفها صيغة تمويلية جديدة في تغطية عجز الموازنة العامة ، كما سعت إلى تقديم مقترح تمويلي لإبراز دور الصكوك في تمويل العجز وإمكانية تطبيقها في الجزائر ، وقد أفضت الدّراسة إلى نتائج من أهمها أن الصكوك الإسلامية على اختلاف أنواعها يمكن أن توفر حلول تمويلية للحكومات والشركات التي تواجه عجز ميزانيتها ، كما يساعد على التقليل من المخاطر التي يمكن أن تعيق عملها .

ـ الكلمات المفتاحية : الصكوك الإسلامية ، العجز الموازني ، صيغ التمويل ، الميزانية العامة .

Islamic Financial instrunsents or « sukuk » is Considère as the Most importent Product in islamic Banting and it’s one of the main Financial Tools chichi proved to bé worIhy in <finance> .

the studay amis to show the propuse of instruments as a new finanesial formula in covering public budget deficil also it sought to provide a distinguidred

Financial proposal in deficil fimancing with the possibilité to use it in algeria

The studay also led to several results such as :

-Ihat Ihe islamic instruments can provide financing solu tions to Ihe govorments and organisations which face deficit’s pending it also helps to reduce Ihe issues Ihat might obstruct it’s way.

- Key word : islamik Financial instrument ,budgit de fiscit ,rinancial formulay public budge .

الفهرس

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ - ب - ج
الفصل الأول : الايطارالمفاهيمي للصكوك الإسلامية	**13 - 05**
تمهيد	05
المبحث الأول : ماهية الصكوك الإسلامية	**07 - 06**
المطلب الأول : مفهوم الصكوك الإسلامية	06
المطلب الثاني : نشأة الصكوك الإسلامية	07- 06
المطلب الثالث : أسباب الإصدار الصكوك الإسلامية	07
المبحث الثاني : أهمية ،خصائص وأهداف الصكوك الإسلامية	**09 - 08**
المطلب الأول :خصائص الصكوك الإسلامية	08
المطلب الثاني :أهمية الصكوك الإسلامية	08
المطلب الثالث : أهداف الصكوك الإسلامية	09
المبحث الثالث : الصكوك الإسلامية (مشروعيتها ، الأنواع ، مجالات التوظيف)	**12- 10**
المطلب الأول : الضوابط الشرعية للصكوك	10
المطلب الثاني :أنواع الصكوك الإسلامية	12 - 10
المطلب الثالث : مجالات توظيف الصكوك الإسلامية	12
خلاصة الفصل	13
الفصل الثاني : الايطار المفاهيمي للميزانية العامة والعجز الموازني	**29 - 15**
تمهيد	15
المبحث الأول : ماهية الموازنة العامة للدولة	**19 - 16**
المطلب الأول :مفهوم الموازنة العامة	16
المطلب الثاني : خصائص الموازنة العامة	17
المطلب الثالث : مبادئ الموازنة العامة	19 - 18
المبحث الثاني : مراحل دورة الموازنة العامة للدولة	**22 - 20**
المطلب الأول : مرحلة إعداد الميزانية	20
المطلب الثاني : مرحلة الاعتماد والتنفيذ للميزانية العامة	21
المطلب الثالث : مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة	22
المبحث الثالث : عجز الميزانية العامة للدولة	**28 - 23**
المطلب الأول : مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعها	24 - 23
المطلب الثاني :أسباب عجز الميزانية العامة وآثارها	26 - 25
المطلب الثالث : طرق تمويل عجز الميزانية	28 - 27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثالث : دراسة حالة	**50 - 31**
المبحث الأول : دراسة تجارب بعض الدول في تجربة الصكوك الإسلامية	**37 - 31**
المطلب الأول : التجربة الماليزية	35 - 31

المطلب الثاني : التجربة السودانية	36 - 37
المطلب الثالث : واقع التجربة المالية الإسلامية في الجزائر	37
المبحث الثاني : الأدوات المالية المقترحة في تغطية عجز الموازنة في الجزائر	**38 - 44**
المطلب الأول : الأدوات المالية القائمة على الملكية	38 - 40
المطلب الثاني :الأدوات القائمة على أسلوب المداينات (مديونية الدولة للممول)	41 - 43
المطلب الثالث :الأدوات المالية القائمة أسلوب التبرعات والزكاة .	44
المبحث الثالث : واقع الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر	**45 - 49**
المطلب الأول : واقع إصدار الصكوك الإسلامية ضمن المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر	45 - 46
المطلب الثاني : التحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر	47 - 48
المطلب الثالث :الحلول المقترحة لتجاوز تحديات إصدار الصكوك الإسلامية بهدف تمويل العجز الموازني في الجزائر	49
خلاصة الفصل	50
خاتمة	51 - 52
قائمة المراجع	54 - 57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الصكوك الإسلامية	11

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصة إصدار الصكوك بماليزيا من الإصدار العالمي 2001 - 2002 .	32
02	حجم الأوراق المالية الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي 2015 .	33
03	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة	35
04	مصادر تغطية العجز الموازني لحكومة السودان للفترة من 2010 إلى 2015 .	36

مقدمة

يعتبر المال الشريان الرّئيسي في الحياة الاقتصادية , وكذا تطور وتوسع أي اقتصاد ومهما كان حجم أي دولة إلا أنها تبقى دائما بجاحة ماسة إلى تمويل اقتصادها لذلك ظهرت العديد من طرق التمويل من بينها التمويل غير المباشر والتمويل المباشر , وهذا الأخير أوجد عدة صيغ للتمويل حسب نظام التمويل القائم في كل بلد , فيوجد من الدّول من تعتمد على الطرق التقليدية في التمويل (التمويل الرّبوي) , ومنها من تعتمد على التمويل الإسلامي وصيغه متعددة , والتي من بينها الصكوك الإسلامية التي اكتسحت الأسواق المالية وأصبحت تنافس الأوراق المالية التقليدية في تمويل المشروعات الاقتصادية وكذا حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات أو التقليل من حدوثها خاصة بعد تسبب الأوراق المالية التقليدية في مجموعة من الأزمات هزت الاقتصاد العالمي وهو ما فتح الباب أمام الصناعة المالية الإسلامية , كونها تستطيع إن تقدم البدائل المناسبة والمتمثلة في منتجات الهندسة المالية الإسلامية , حيث أصبحت مشكلة العجز في الموازنة العامة من المشاكل المستعصية التي تعاني منها الكثير من الدّول , إذ تعتبر هذه المشكلة أهم المواضيع التي حازت اهتمام الاقتصاديين , وذلك لما تمثله الموازنة العامة من أهمية باعتبارها تحقق أهداف الدّولة المختلفة تبعا لحاجات المجتمعات المتغيرة عبر الزمن ومنه لابد من إيجاد البدائل من الضروريات الشرعية والاقتصادية بهدف إخراج المسلمين من دائرة الربّا الحرم , والعمل في بيئة إسلامية , ولجذب أموالهم المكتنزة والعازفة على التعامل بالسندات التقليدية المحرمة للاستفادة من هذه الأموال في تمويل التنمية الاقتصادية وتغطية العجز الموازني .

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدّراسة لمحاولة اختبار فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدّولة .

إشكالية الدراسة :

ـ إلى أي مدى يمكن اعتبار الصكوك الإسلامية البديل الأنسب للأدوات التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة ؟

الأسئلة الفرعية :

ـ إلى أي مدى تعتبر الصكوك الإسلامية أداة فعالة في الموازنة العامة ؟

ـ ماهو مبدأ الاقتصاد الإسلامي في تمويل مشاريعه ؟

ـ ماهي أهم خاصية في الصكوك الإسلامية ؟

فرضيات الدّراسة :

1 ـ تعتبر الصكوك الإسلامية أداة فعالة في الحد من تفاقم مشكلة العجز الموازني .

2 ـ تعتمد الدولة في الاقتصاد الإسلامي على البدائل التمويلية القائمة على مبدأ الغنم بالغرم .

3 ـ من أهم الخصائص التي تميز الصكوك الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية (الرّبوية) هي أن الأولى تتاجر بالأصول والثانية تتاجر من الديون .

مبررات اختيار موضوع الدّراسة :

موضوع الصكوك الإسلامية موضوع عصري في مجال المعاملات المالية التي تناولها العديد من الباحثين , الذي أقترح كبديل عن أساليب الاستثمار التقليدية غير الشرعية , إلا أن هذا الموضوع مازال يحتاج إلى مزيد من لبحث والدّراسة .

ومنه يمكن تقديم رؤية معمقة للدور الذي يمكن إن تؤديه الصكوك الإسلامية ومدى قدرتها على تغطية العجز الذي يمكن ان يحصل في الموازنة العامة للدولة .

أهداف الدّراسة :

1 ـ التعرف على مفهوم وطبيعة الصكوك الإسلامية و نشأتها وأهميتها وأهدافها وأنواعها .

2 ـ بيان مفهوم الموازنة العامة والعجز الموازني من أجل فهمه أكثر .

3 ـ التوصل إلى الضوابط الشرعية التي يلزم توفرها في الصكوك من أجل إعطائها المصداقية والشرعية .

4 ـ إثبات أن الاقتصاد الإسلامي نظام صالح في كل زمان ومكان .

5 ـ تسليط الضوء على بعض التجارب الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية واستخلاص الدروس المستفادة منها

6 ـ تقديم مقترح تمويلي لإبراز دور الصكوك في تمويل العجز الموازني وإمكانية تطبيقها في الجزائر .

أهمية البحث والدراسة :

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع بحد ذاته , كون الصكوك إحدى الأدوات الحديثة في تمويل العجز الذي تعانيه الدّول المتقدمة والنامية على حد سواء , وما يتبعه من مشاكل وانعكاسات سلبية على اقتصاديتها وماليتها العامة بسبب ارتفاع تكلفة استخدام الأدوات التقليدية .

منهج الدّراسة :

المنهج المتبع في هده الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي , وذلك من خلال عرض للجوانب النظرية للموضوع مثل المفاهيم المرتبطة بالموضوع , بالإضافة إلى الاستعانة بأسلوب دراسة حالة (الجزائر).

صعوبات الدراسة :

ـ قلة الدراسات المتخصصة والمراجع الخاصة بالدراسة .

ـ عدم وجود سوق مالي جزائري تتداول فيه الصكوك الإسلامية .

حدود الدّراسة :

ـ دراسة الصكوك الإسلامية دون غيرها من الأدوات المالية في تمويل الاقتصاد .

ـ دراسة تجارب بعض الدول .

بعض الدراسات السابقة :

1- حرواشي زينب إيمان ، شليحي الظاهر ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني ، دراسة حالة الجزائر ، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية بتاريخ 31 / 12 / 2021 ، وتم في هذا البحث بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني من خلال التعارف على كيفية استقطاب وتعبئة الموارد اللاّزمة والكافية لتمويل العجز الموازني في الجزائر خلال فترة 1990 – 2019 ، وإيضاح التحديات التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل العجز الموازني في الجزائر .

2 ـ غالمي زهرة ، تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية ، عرض تحارب دولية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة الشلف سنة 2016 / 2017 ، ولقد تم معالجة هده الدّراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها : الكشف عن دور السياسة المالية الإسلامية في الحد من عجز الموازنة العامة من خلال البحث عن الصيغ المقبولة إسلاميا في تمويل لعلاج مشكلة العجز الموازني حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

3 ـ أحمد عبد الصبور الدّلجاوي " دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة " ، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي في مارس 2008 ، ويهدف هذا إلى الكشف عن دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة .

4 ـ بن خالدي فضيل ، إكرام ناوي ، دوش ليلى ، " أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، حالة الجزائر " ، مقال منشور في مجلة الجزائر للمالية العامة بتاريخ 01 / 12 / 2019 ، وتهدف الدراسة إلى بيان أهمية الاستفادة من الصكوك الإسلامية لجذب الأموال المكتنزة ، وضرورة استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى المجمدة في الجزائر ، واستخدام الصكوك الإسلامية بدلا من سندات الخزينة والتمويل الغير تقليدي .

هيكل البحث :

بهدف تحصيل الغرض من الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة للإحاطة بجميع جوانب الموضوع قررنا تناول هذا البحث في ثلاث فصول كالآتي :

1 ـ الفصل الأول : التطرق إلى الايطار النظري للصكوك الإسلامية .

2 ـ الفصل الثاني : التطرق إلى الإيطار النظري للميزانية العامة والعجز الموازني :

3 ـ الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول

الإيطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تـمـهيـد :

لقد أصبحت الصكوك الإسلامية واقعا اقتصاديا لابد منه,فهي الطرف المكمل للأسهم والمناخ الثاني للسوق الثانوي للأوراق المالية (البورصة) , حيث فرضت نفسها في سوق الاستثمار في الدّول العربية والإسلامية , بل في بعض الدّول غير الإسلامية وبدأت في الانتشار في الأسواق المالية .

وتعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية فعالة في سد العجز الموازني , كما أنها تحضي بالقبول في المجتمعات الرّافضة لفكرة الأساليب الرّبوية , حيث تعد الصكوك الاستثمارية الإسلامية من الصيغ البديلة للسندات المحرمة , وهي من أبرز المنتجات الصناعة المالية الإسلامية التي استطاعت أن تجد لها بارزة في أسواق المال العالمية , إذ انتشرت واشتهرت كأداة تمويلية معاصرة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم , لأن الصكوك الإسلامية تؤدي دورا بارزا في تمويل المشاريع الاقتصادية وإدارة السيولة .

المبحث الأول : ماهية الصكوك الإسلامية .

تعد الصكوك الإسلامية من الصيغ البديلة للسندات المحرمة ، وهي من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي استطاعت أن تحد لها مكانة بارزة في أسواق المال العالمية .

المطلب الأول : مفهوم الصكوك الإسلامية .

الصكوك الإسلامية أداة معاصرة يقبل عليها المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم ، لأن الصكوك تؤدي دورا في تمويل المشاريع الاقتصادية وإدارة السيولة .

مفهوم الصكوك الإسلامية : [1]

ـ عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين ، أو نشاط استثماري خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقبل قفل باب الاكتتاب ، وبدء استخدامها قيما أصدرت لأجله ,

كما ورد تعريف الصكوك الإسلامية ضمن تعريف التصكيك الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدّولي والذي سبق ذكره ، حيث ينص على أن الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا ، ويتم إنشاؤها من حصيلة اكتتاب .

المطلب الثاني : نشأة الصكوك الإسلامية .

من يظن أن مسألة الصكوك لا أصل لها في التعاملات الإسلامية القديمة وأنها مسألة حديثة شكلا وموضوعا [2] فقد ثبت وقوع التعامل بالصكوك قديما حيث يرجع كثير من الباحثين عملية التصكيك في التاريخ الإسلامي إلى تجربة صكوك الطعام التي أشار إليها النووي في شرعه على مسلم .

ظهر اهتمام علماء الشريعة بطرح صكوك الّاستثمار بديلا مناسبا للسندات الرّبوية عندما طرحت للبحث في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام (1976م) ثم تتبعته عدّة محاولات منها : في ماليزيا سنة (1983م) حيث عرف بنك إسلام ماليزيا عن التعامل في سندات وان والخراته فأصدرت الحكومة شهادات استثمار خالية من الرّبا ثمّ محاولة الدكتور سامي محمود في بحثّه (سندات المقارضة) الذي قدمه ضمن مشروع البنك الإسلامي بالأردن سنة (1987م) , وكان المقصود منها إيجاد البديل الإسلامي لسندات القرض التي تقوم على أساس الفائدة الرّبوية .

---

[1] ـ أحمد الصبور الدّلجاوي ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، العدد 03 ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، مارس 2018 ، ص 250 .

[2] ـ أدهم إبراهيم ، جلال الدين ، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ، دار الجوهرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ـ 2004 ـ ص52 .

وقد تطورت هذه الفكرة حينما عرضت على وزارة الأوقاف في الأردن للاستفادة منها في اعمار أراضي [1] الأوقاف , وحينما عرضت على مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرّابعة بحدّة عام (1988م) الذي خرج بتصور متكامل وصوت بالشرعية لصكوك المقارضة , وانطلاقتها الحقيقية بدأت حيث أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في الب وقد تطورت هذه الفكرة حينما عرضت على وزارة الأوقاف في الأردن للاستفادة منها في اعمار أراضي الأوقاف , وحينما عرضت على مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرّابعة بحدّة عام (1988م) الذي خرج بتصور متكامل وصوت بالشرعية لصكوك المقارضة , وانطلاقتها الحقيقية بدأت حيث أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في البحرين سنة (2003م) معيارا شرعيا لصكوك الاستثمار يشمل جميع الصكوك التي ظهر جين وقتها .

المطلب الثالث : أسباب إصدار الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية عدة أسباب لتداولها والعمل بها ، أهمها تجنب الوقوع في الربى المحرمة وسنتطرق فيما يلي إلى أسباب إصدار الصكوك الإسلامية .

إنّ هناك حاجة ملحة لإصدار صكوك الاستثمار الإسلامية للأسباب التالية :

1 – إنّ وجود هذه الأداة الاستثمارية الإسلامية يرفع الحرج عن شريحة كبيرة من المستثمرين اللذين يحتاجون إلى مثلها لأسباب اقتصادية معقولة .

2 – إن هذه الأداة الاستثمارية تساعد الدّولة في تغطية عجز ميزانيتها .

3 – إن وجود هذه الصكوك الاستثمارية يثري بها السوق المالية الإسلامية (البورصة) لأنها الطرف المكمل للأسهم .

4 – إن هذه الصكوك تعتبر من أهم الوسائل لتنويع مصادر الموارد المالية وتوفير السيولة للشركات والحكومات

5 – إنّ هذه الصكوك تساعد الأفراد على توفير مدخراتهم .

6 – إنّ وجود هذه الصكوك يغطي حاجة ملحة للشركات التي تحتاج إلى سيولة لأمد معقول .

[1] ـ أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سابق ، ص 52 – 53 – 54 .

المبحث الثاني : أهمية خصائص وأهداف الصكوك الإسلامية .

للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة وتتميز بعدة خصائص وأهداف اقتصادية سنتطرق لها فيما يلي :

المطلب الأول : خصائص الصكوك الإسلامية .

تتميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأدوات المالية التقليدية ، بخصائص مستوحاة من مبادئ الشريعة [1] وهذا ما يجعلها تحظى بقبول عامة المتعاملين في الأسواق المالية ، وفي هذا المطلب سيتم مناقشة أهم خصائص الصكوك الإسلامية .

هذا ومن أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي :

1 – الصكوك لها قيمة اسمية محددة يحددها القانون , أنكرة الإصدار , أو مكتوبة في الصك نفسه مع تحديد العائد نسبة شائعة من الربح يتم اتفاق الأطراف عليها .

2 – الصكوك لها قمة متساوية في الحقوق والواجبات وف ملكية الأموال الخاصة بها .

3 – الصكوك بعضها قابل للتداول وفق شروط معينة .

4 – عدم قبول الصك للتجزئة .

5 – إن مسؤولية أصحاب الصكوك مسؤولية محددة بقدر قيمة صكوكهم .

المطلب الثاني : أهمية الصكوك الإسلامية .

الصكوك الإسلامية كغيرها من الأدوات المالية الأخرى لها أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية التي أنشأت من أجلها .

تأتي أهمية الصكوك في الواقع المالي للمصر وفية الإسلامية , ومن الهدف المأمول من إنشاء هذه المصارف [2] في الواقع الحالي فالواقع الحالي للمصارف الإسلامية يشير إلى ضرورة الإسراع في تطوير واستحداث أوعية ادخارية تتناسب مع النمو المتسارع في حجم المدخرات من ناحية , وتوفير عرض لاستغلال هذه المدخرات في النشاط الاستثماري من ناجية أخرى , أما الهدف المأمول فهو إبراز وتعميق الدور الاستثماري والتنموي للمصارف الإسلامية

[1] ـ بن سعد لامية ، مهرة أسماء ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط أسواق الأوراق المالية ، جامعة يحي فارس ـ المدية ـ 2019 / 2020 ، ص 15 .

[2] ـ أدهم إبراهيم جلال الدّين ، مرجع سابق ، ص 96 .

المطلب الثالث : أهداف الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية عدة أهداف اقتصادية ومالية وتتمثل فيما يلي :

تهدف عملية إصدار الصكوك الإسلامية إلى :[1]

1 – تحسن القدرة الإنمائية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك .

2 – تسعى إلى الحصول على السيولة اللّازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها .

3 ـ المساهمة في جمع رأس مال تمويل مشروع استثماري من خلال تعبئة موارد من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتساب فيها رأس مال المشروع

4 ـ استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى المجمدة في الجزائر .

5 ـ استخدام الصكوك الإسلامية بدلا من السندات الخزينة والتمويل التقليدي .

6 ـ الخروج من طرق التمويل التقليدية (الرّبا) إلى طرق التمويل الإسلامي .

7 ـ فتح أسواق جديدة تتم فيها عملية تداول الصكوك الإسلامية .

8 ـ تنويع طرق تمويل المشاريع في البلاد .

[1] ـ بوعيان محمد ، عقبي فاتح ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ، تخصص مالية وبنوك جامعة يحيي فارس المدية ، 2016 / 2017 ، ص 16 .

المبحث الثالث : الصكوك الإسلامية (مشروعيتها , الأنواع , مجالات التوظيف) .

تختلف الصكوك الإسلامية عن غيرها من الصيغ التمويلية من حيث مشروعيتها وكيفية توظيفها اقتصاديا وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

المطلب الأول : الضوابط الشرعية للصكوك .

لكي يتم إصدار الصكوك الإسلامية لابد من توفر ضوابط شرعية حتى تتمكن هذه الصكوك من تأدية الدور الذي أصدرت لأجله ونلخصها فيما يلي :

المجلس الشرعي المنعقد في البحرين سنة (2008 م) يوصي المؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرّقابة الشرعية أن تلتزم عند إصدار الصكوك بما يلي : [1]

ـ يجب أن تمثل الصكوك القابلة للتداول ملكية حملة الصكوك بجميع حقوقها والتزاماتها , في موجودات حقيقية من حقها أن تتملك وتباع شرعا وقانونا سواء كانت أعيانا أو منافع أو خدمات .

ـ يجب أن ينص صراحة في الاكتساب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الشركة المصدرة للصكوك , و لا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع .

ـ إذا حدثت خسارة بدون تقصير أو إهمال أو تعدي من الشركة المصدرة للصكوك والتي تتولى الإدارة , فتكون على المشاركين وليس على الشركة (المدير) والتي تكون قد خسرت بمدها .

ـ أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدر الصكوك لإنشائه أو تمويله .

ـ يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية كالمشاركة , السلم , والإجارة .....الخ .

ـ يضبط الصكوك أحكام المشاركة في الربح والخسارة (العتم بالغرم) .

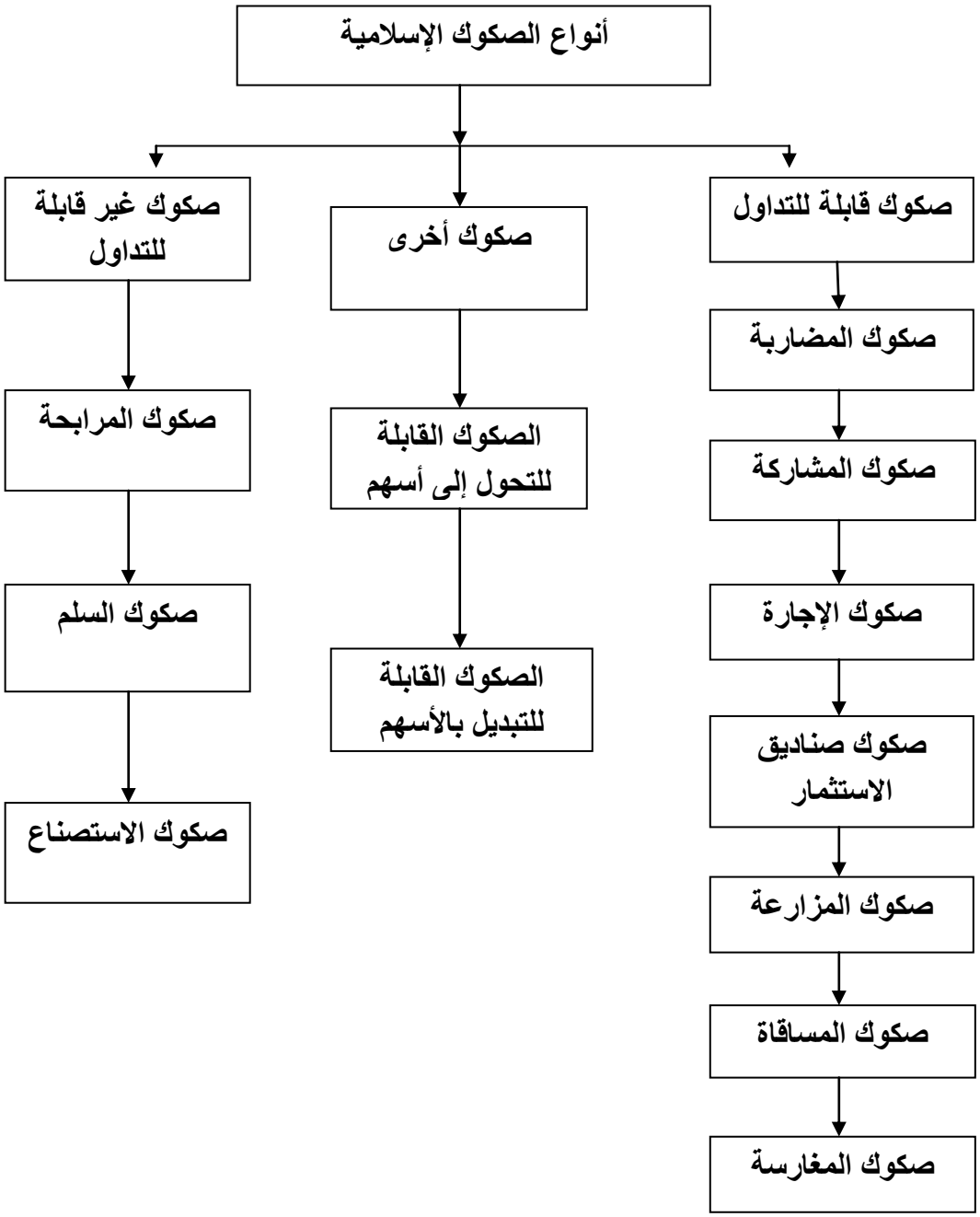
ـ يتولى إدارة الصكوك الشركة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقا لفقه المضاربة .

المطلب الثاني : أنواع الصكوك الإسلامية .

تتعدد الصكوك الإسلامية باختلاف آليات إصدارها التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامي لذلك يمكن تصنيف تلك الصكوك على النحو التالي :

[1] ـ خيرة صوالحي ، نبيلة دشيشة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، الصكوك الإسلامية ودورها في علاج الموازنة العامة ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة يحيي فارس المدية ، 2015 / 2016 ، ص 82 .

أنــواع الصكــوك الإسلاميــة : [1]



المصدر : من إعداد الباحثة : هناء محمد هلال الحنيطي .

[1] ـ هناء محمد هلال الحنيطي ، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية ، كلية المال والأعمال ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ـ الأردن ـ ص 556 .

وتتمثل أنواع الصكوك الإسلامية في : [1]

أ / صكوك مصدرة بغرض التمويل وتشمل :

- صكوك الإجارة بأنواعها المختلفة .
- صكوك السلم .
- صكوك الإستصناع .
- صكوك المرابحة .
- صكوك المزارعة .

ب / صكوك مصدرة بغرض الاستثمار, وتشمل :

- صكوك المشاركة بأنواعها المختلفة .
- صكوك المضاربة بأنواعها المختلفة .

المطلب الثالث : مجالات توظيف الصكوك الإسلامية

يتم توظيف الصكوك الإسلامية في عدة مجالات سنتطرق لها فيما يلي :

يمكن الاستفادة من الصكوك بكافة أنواعها في تمويل المشاريع التنموية ,كما يمكن إصدارها من قبل [2] القطاع الخاص, والقطاع الخيرية , و القطاع العام ,إذ يمكن للحكومة أن تستعمل الصكوك بوصفها بديلا إسلاميا لسندات الدين العام , بهدف اقتناء الأصول لمشاريع الحكومة أو لتمويل مشاريع البنية التحتية مثل (المباني ,الجسور ,

المعدات .....الخ).

[1] ـ عادل عبد الفضيل عيد ،الصكوك الاستثمارية الإسلامية ، دار التعليم الجامعي ، ص 62 .

[2] ـ أدهم إبراهيم جلال الدّين ، مرجع سابق ، ص 70 - 73 .

خلاصة الفصل الأول :

لقد تبين من خلال هذا الفصل أنّ الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة تصدر مقابل مشروع استثماري معين و وفقا لصيغ التمويل الإسلامي المعتمدة , وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم , مع الالتزام بضوابط أحكام الشرع , ويتم تداولها في السوق مع مراعاة ضوابط التداول , كما تنفرد هذه الصكوك بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأدوات المالية الأخرى على الرغم وجود تشابه بن هذه الأدوات .

وتتمثل أهم أهدافها في استقطاب الأموال التي يعزف أصحابها عن استثمارها في مشاريع تختلط بالربا , حيث جاءت الصكوك الإسلامية لتكون بديلا عن السندات التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة والتي تدخل في الربا الإسلامية .

وقد توصلنا من خلال بحثنا إلى أنّ للصكوك الإسلامية عدة أنواع تختلف باختلاف صيغ التمويل , ومن بين هذه الصكوك : صكوك الإجارة , صكوك السلم , صكوك الاستصناع , وصكوك المراجعة , إضافة إلى صكوك المشاركة والمضاربة .

وهذه الصكوك منها ما هو للتداول ومنها ما هو غير قابل للتداول لوجود أحكام تحرمها شرعا .

الفصل الثاني

الايطار المفاهيمي للميزانية العامة والعجز الموازني

تمـهيد :

الموازنة العامة هي عمل سياسي يعبر عن فلسفة الدولة , بل هي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وأصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ضرورة لابد منها , بدون الموازنة العامة يصعب أن تسير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها وبدونها تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له , ومنذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ,تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي , وهو ما أدى إلى تزايد كبير في حجم الاتفاق العام مقارنة بحجم نمو الإرادات العامة وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة , فعجز الموازنة العامة للدولة نشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها , وذلك بسبب التسارع الكبير في حجم النفقات العامة بشكل ضعيف من جهة أخرى .

المبحث الأول : ماهية الموازنة العامة للدولة .

تكتسي الموازنة العامة أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المخطط لها في حياة المجتمع ، فمن خلالها يمكن معرفة توجه الدولة ، فهي تعكس النظام السياسي الحاكم في الدولة .

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة

تتعدد التعاريف وتختلف باختلاف التشريعات السياسية والاقتصادية في الدولة ، وعلى الرغم من اختلافها في الصياغة إلا أنها تصب في نفس السياق .

للموازنة العامة تعريفات متعددة ومتنوعة وتختلف التعريفات باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريد [1] أن يؤكده المؤلف أو الباحث , وسأذكر فيما يلي بعض التعاريف الواردة في كتب الموازنة العامة في هذا الخصوص .

- الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزّمن .

- الموازنة العامة هي صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة و إيراداتها عن مدة مستقبلية , تقدر عادة بنسبة , وتتطلب إجازة عن السلطة التشريعية .

- الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها من خلال سنة مالية مقبلة ,تعده أجهزة الحكومة , وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام أو مرسوم الميزانية , الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها ألتحصيلي و ألإنفاقي .

ونحن بدورنا نعرف الموازنة العامة بأنها : خطة مالية للدولة , تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة , وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها , وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة .

[1] ـ محمود شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى 2008 ، ص 03 - 04 .

المطلب الثاني : خصائص الموازنة العامة .

يستخلص من المفاهيم التي أوردناها من قبل أن للموازنة العامة خصائص رئيسية يمكن تصنيفها فيما يلي : [1]

1 ـ الموازنة العامة وثيقة رسمية , لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة , ولذالك هي تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره , يتضمن مستقبل النشاط المالي .

2 ـ الموازنة العامة وثيقة تشريعية لا تتضمن جميع خواص القانون , بل هي سند , أو وثيقة , أو صك , أو برنامج , أو أنها عمل إداري بحث . والحقيقة إنّ الموازنة تتألف من قانون الموازنة وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية .

3 ـ الموازنة العامة خطة سنوية : فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية , وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية , كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة .

4 ـ الموازنة العامة خطة عمل مستقبلية : تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتدخل خلالها المعطيات المؤكدة والاعتبارات السنية مع الاعتبارات السلوكية بجميع أبعادها ودوافعها , والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية .

5 ـ الموازنة العامة خطة مرثة : إذ يفترض في الميزانية العامة أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغييرات قد أثناء السنة المالية التي تغطيها , مما يزيد من احتمال نجاحها في تحقيق أهدافها .

6 ـ الموازنة العامة لها الصفة التقديرية للنفقات والإيرادات :[2]

تعد الموازنة لسنة مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الميزانية على التقدير , لأنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي تصرف أو حجم الإيرادات التي ستحصل , وبالتالي فالموازنة تقدير للنفقات و الإيرادات التي تتعلق بفترة زمنية مستقبلية متوقعة قد تتحقق أو لا تتحقق .

7 ـ الموازنة العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي : فإذا ما قررت الحكومة مثلا زيادة الإعتمادات المقررة في الموازنة فإنّ ذلك يعكس سياسة حكومية معينة , وزيادة الاعتمادات الخاصة بالتكافل الاجتماعي في الموازنة هي الاتجاه إلى إعادة توزيع الدّخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدّخل .

8 ـ الموازنة العامة هي برنامج لتحقيق أهداف المجتمع : فالميزانية كسياسة اقتصادية متكاملة تتأثر بمتغيرات الاقتصاد القومي والعالمي وتؤثر فيها , ومن ثمّ يصبح تقييم الميزانية رهنا لفترة زمنية محددة , وتحقيق أهداف المجتمع .

[1] ـ جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدّولة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2004 ، ص 43 – 44 .

[2] ـ مزاري أمينة ، بارة حفيظة ، مذكرة ماستر ، آليات التمويل غير التقليدي في معالجة العجز ألميزاني ، جامعة يحي فارس المدية ، 2019 / 2020 ، ص 13 – 14 .

المطلب الثالث : مبادئ الموازنة العامة .

تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب احترام مجموعة القواعد التي تحكم تحضير الموازنة وتقديمها للسلطة التشريعية .

1 ـ مبدأ السنوية :

وتعني الحياة المالية للدولة (أي مدة سنة) وهي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في إطار احترام القاعدة السنوية , وفي الجزائر تنص **المادة 3 من القانون رقم 48 - 17** المتعلق بقوانين المالية على ما يلي :[1]

" يقر ويرخص قانون المالية للسنة , بالنسبة لكل سنة مدنية , جمل موارد الدولة و أعبائها وكذلك الوسائل المالية الأخرى المتخصصة لتسيير المرافق العمومية , كما يقرر ويرخص علاوة على ذالك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال " .

2 ـ مبدأ الوحدة :

نادى بهذا المبدأ الفقيه " ساي " حث قال : " أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنوده تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية .

ومبدأ وحدة الميزانية يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة بهذا يمكن تفسيره على أساس أنّ جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع للرقابة البرلمانية و أنّ جميع العمليات المالية تخضع لقانون واحد هو قانون المالية ومن هنا تظهر أهمية مبدأ الوحدة .

3 ـ مبدأ التوازن :

يقصد بمبدأ توازن الميزانية أن تتساوى الإيرادات العامة مع جملة النفقات , وتأسيسا لذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي النفقات الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية .

وفي هذا الاتجاه ذهبي **المادة 121 من الدستور** حينما نصت على ما يلي : لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية , أو زيادة النفقات العمومية إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة , أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها .

وهو ما يؤكد **المادة 139 من قانون الولاية** على ما يلي : " يجب على المجلس الشعبي ألولائي أن يصوت على ميزانية الولاية على أساس التوازن " .

[1] ـ محمد الصغير يعلى ، يسرى أبو العلا ، المالية العامة ، دار العلوم النشر والتوزيع الحجاز ، عنابة 2003 ، ص 91 - 93 .

4 ـ مبدأ العمومية (الشمولية) :

يستلزم تحصيل الإرادات العامة القيام ببعض النفقات , كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات ضخمة , ولهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة , فالطريقة الأولى : [1]

تسمى طريقة الناتج الصافي : ومفادها إجراء متعاصة بين إيرادات كل وجدة ونفقاتها بحيث لا تظهر في الميزانية إلاّ نتيجة المقاصة , أي صافي الإيرادات أو صافي النفقات .

والطريقة الثانية : تسمى طريقة الموازنة الشاملة : وفحواها أن تدرج في الميزانية كل نفقة وكل إرادة مهما كان مقداره دون إجراء أي مقاصة بينهما , والطريقة الثانية هي المتبعة كمبدأ العمومية والشمول , وذلك لاعتبار أن الأول سياسي والآخر مالي , لأن الاعتبارات المالية تتمثل في محاربة الإسراف في الإنفاق الحكومي , حيث أن هناك قاعدتان إلى جانبه تستهدفان تحقيق نفس الفرض وهما :

أ / قاعدة عدم تخصيص الإرادات : تعني هذه القاعدة ألا يخصص إيرادا معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات .

ب / قاعدة تخصيص الإعتمادات : وتعني هذه القاعدة وهي الأكثر أهمية أنّ اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا تجوز إجماليا بل أن يخصص مبلغ وجه من أوجه الإنفاق العام .

[1] ـ مزاري أمينة ، بارة حفيظة ، مرجع سابق ص 17 - 19 .

المبحث الثاني : مراحل دورة الموازنة العامة للدولة .

تشمل دورة الموازنة الهامة للدولة أربع مراحل متتالية ومتداخلة تمر بها موازنة الدّولة ، والتي تبين تجسد مدى التكامل المشترك بين السلطات التنفيذية والسلطة التشريعية ، حيث تتمثل دورة الموازنة في عمليات متتالية زمنيا وتتكرر كل سنة ، ولكل مرحلة متطلباتها وخصائصها .

المطلب الأول : مرحلة إعداد الميزانية .

يمر إعداد وتحضير الموازنة بخطوات وإجراءات معينة يستلزم اتخاذها .

المقصود بمرحلة الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات للنفقات وما يلزمها من إيرادات [1]

ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدّقة إلى أقصى حد, حتى لا تتفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت , فينتج عن ذالك آثار سيئة كما يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد .

حيث تقوم السلطة التنفيذية بموجب هذا الأسلوب بمهمة تحضير الموازنة العامة ثمّ تعرضها على [2]

السلطة التشريعية للموافقة عليها , وتقوم (السلطة التنفيذية) بعد اعتماد الموازنة العامة بتنفيذ ما جاء فيها , حيث تتولى السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني مهمة تحضير الميزانية العامة للدولة ومنه يمكن القول أنّ :

- الموازنة العامة ماهي إلا خطة مالية أو برنامج عمل للحكومة للسنة المالية المقبلة .
- السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تقدير النفقات اللازمة للوزارات والمصالح الحكومية التي تشرف عليها, وعلى تقدير الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها .
- السلطة التنفيذية لا تخضع لتيارات المصالح الخاصة التي تسود بين أعضاء السلطة التشريعية .

[1] ـ خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009 ، ص 264 .
[2] ـ محمود شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 85 – 86 .

المطلب الثاني : مرحلة الاعتماد والتنفيذ للميزانية العامة .

يعتبر اعتماد وتنفيذ الموازنة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها الدّورة ، فلا يعتبر مشروع الموازنة العامة قائما إلا بالتزام الحكومة بتنفيذه إلى بعد اعتماده من السلطة المختصة وتنفيذه .

لا يعتبر مشروع الميزانية العامة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه إلاّ بعد اعتماده من السلطة المختصة [1] طبقا للنظام السياسي لكل دولة والسبب الرئيسي في ذلك أنّ الميزانية العامة تمثل تدفقات مالية يترتب عليها إعادة توزيع الدّخل الوطني الحقيقي بين الطبقات والفئات و الأفراد , وبالتالي تحرص الدّول المختلفة على ضرورة اعتماد السلطة الممثلة للشعب , أي السلطة التشريعية لمشروع الميزانية حتى يصبح قابلا للتنفيذ .

حيث تعرض الميزانية العامة على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الاتفاق و أوجه الإيرادات , [2] وما يترتب على ذلك من فرض ضرائب جديدة أو إنشاء قروض عامة وقد تعتمد مشروع الميزانية على ما هو عليه أو تدخل عليه ما تراه من تعديلات . ويخضع اعتماد الميزانية عادة لعدة إجراءات تبدأ بقيام الحكومة ممثلة في وزير ماليتها بفرض مشروع الميزانية على اللّجنة المالية في البرلمان , وبعدها يعرض مشروع الميزانية كاملة على البرلمان للاقتراع عليه بالموافقة أو الرفض .

أما تنفيذ الميزانية يقع على عاتق السلطة التنفيذية , وحدها المسؤولة على التنفيذ , وتقوم من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة , ويلاحظ أنّ التنفيذ الفعلي يمثل الإيرادات والمصروفات العقلية التي تتم خلال السنة المالية التي قدرت إيراداتها ومصروفاتها بالموازنة العامة المعتمدة بقانون المالية , وما ورد بها من إيرادات ونفقات .

يعتبر التقيد بالحدود (القيود) المالية التي تضعها السلطة التشريعية , من الأمور الواجب مراعاتها بواسطة [3] السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة , ويعتمد نجاح التنفيذ بدرجة كبيرة على الحد من تجاوز الاعتمادات المرصودة في الموازنة للوزارات والمصالح الحكومية , ويحدث التجاوز لأسباب متعددة , منها عدم كفاية الإعتمادات المتخصصة لبعض أوجه الإنفاق , وذلك إمّا بسبب التخطيط والتقدير غير الدقيق من جانب الوزارات والمصالح لاحتياجاتها (المتوقعة) أو بسبب التنفيذ السيئ للموازنة , كما يحدث أحيانا بسبب التخفيض(العشوائي غير المدروس) لبعض بنود الإنفاق للوزارات بواسطة إدارة الموازنة العامة .

[1] ـ بن رقية أحمد ، يعداوي عبد الوهاب ، مذكرة تخرج ماستر ، دور ترشيد الإنفاق العام في معالجة عجز الموازنة العامة حالة الجزائر ، جامعة يحي فارس المدية ، 2018 / 2019 ، ص 19 .

[2] ـ خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 264 .

[3] ـ محمود شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 114 .

المطلب الثالث : مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة .

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدّولة ، وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة ، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد .

تعد الرّقابة على الميزانية العامة المرحلة الأخيرة من مراحل دورة الميزانية العامة , وتتلخص الفوائد [1] الموجودة من وراء هذه الرّقابة من التأكد من حسن إدارة الأموال العامة , ومن مدى تطابق تقديرات الإيرادات والنفقات العامة على ما يتحقق منها بالفعل , وكذلك فإنها تسمح من الواجهة السياسية للمجالس النيابية التأكد من تنفيذ الحكومة خلال تنفيذ الميزانية العامة بمضمون إجازة الإنفاق والجباية التي منحت إياها بموجب قانون المالية وتنقسم الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة إلى عدّة أنواع , وتختلف باختلاف الزّاوية التي ينظر إليها الباحث .

و أهم هذه التقسيمات ما يلي : [2]

أ / حسب التوقيت الزّمني : ـ رقابة سابقة .

ـ رقابة لاحقة .

ب / حسب الأجهزة : ـ رقابة داخلية (رقابة إدارية أو ذاتية) .

ـ رقابة خارجية (هيئة مستقلة أو قضائية) .

ج / حسب نوع الرقابة : ـ رقابة حسابية .

ـ رقابة اقتصادية (تقييميه) .

[1] ـ بن رقية أحمد ، سعداوي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 25 .
[2] ـ محمود شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 151.

المبحث الثالث : عجز الميزانية العامة للدّولة

يعد العجز في الموازنة العامة للدّولة في العديد من دول العالم أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم مما ينتج عنه الكثير من التأثيرات على محمل التغييرات .

المطلب الأول : مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعها

إن ظاهرة عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية تحدث بشكل عام على مستوى الدول .

تعتبر مشكلة عجز الميزانية العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم فهي من المشكلات المالية التي تتميز بتطورها الذي يصيب كافة المجالات : الاجتماعية والاقتصادية في [1] ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات .

1 / تعريف العجز الموازني : هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة نتيجة للزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة .

ـ العجز الموازني هو الفرق جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية , غير أنّ تحديد طبيعة مكونات كل [2] من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الفرض المراد قياس العجز المالي من أجله .

2 / أنواع العجز الموازني :

تصاب الموازنة العامة بأنواع من العجز وهي :

أ / العجز الجاري :

ويعبرعن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد , والذي يجب تمويله بالاقتراض ,ويقاس بالفرق [3] الاجتماعي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الدّيون المتراكمة من سنوات سابقة , وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية , حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من ديون الإنفاق الاستثماري , في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية .

---

[1] ـ حرواش زينب إيمان ، شليحي الطاهر ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ديسمبر 2021 ،جامعة الجلفة ، ً 606 .

[2] ـ جمال لعمارة ، تمويل عجز الموازنة العامة للدّولة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الخلدومية الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 134 .

[3] ـ عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، " دراسة حالة تقييميه "، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثالثة 2007 ، ص 206 .

ب / العجز الشامل :

يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات [1] اهتلاك الدّيون الحكومية وبين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وغير المشتملة على الدّخل من الاقتراض , فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات اللامركزية , والمشاريع العامة للدّولة ,فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس عجز الموازنة العامة .

ج / العجز الأساسي : يستند هذا النوع إلى استبعاد الفوائد المستحقة على الدّيون , فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق نتيجة للنشاط المالي الحالي للدّولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الميزانية المالية من خلال استبعاد الفوائد , ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع إعتمادات الفوائد .

د / العجز التشغيلي :

يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الدّيون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم [2] حيث يطالب الدّائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار , ومثل هذا الرّبط يعمل على رفع القيمة النقدية لقواعد و أقسام القروض المستحقة , ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) .

ه / العجز الهيكلي :

يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة , فيصبح عجزا دائما , والسبب في ذالك [3] عدم توازن الجهاز المالي للدّولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره , أي مقدرة الدّخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها , وهو مايدل بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا .

[1] ـ بن زياد نسيمة ، كريلفاوي حكيمة ، أهمية حوكمة الإنفاق العام في علاج العجز الموازني ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة ومالية ، جامعة يحيي فارس المدية ، 2019 / 2020 ، ص 03 - 04 .

[2] ـ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 207 .

[3] ـ محمد بن بارة ، صلاح الدين شريط ، تطوير بنية الموازنة العامة في الجزائر ، محلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد الثامن ، السنة الثامنة ،2017 ، ص 277 .

المطلب الثاني : أسباب عجز الميزانية العامة و آثارها .

هناك عدة أسباب التي تؤدي إلى حدوث العجز في الموازنة العامة ، تظهر من خلال التباين الحادث بين زيادة ونمو النفقات العامة للدولة من جهة وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى ، مشكلة بذلك مجموعة من الآثار سنتطرق لها فيما يلي :

أ / أسباب العجز الموازني :

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الميزانية , ومن هذه العوامل قد تكون عوامل سياسية أو عوامل اقتصادية نذكر منها :

ـ عدم مواكبة الموارد والإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة . [1]

ـ ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة , إضافة إلى نقص مصادر التمويل للميزانية .

ـ غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته حيث يسود على الإنفاق العام طابع التبذير والإسراف في المظاهر الكمالية والتمسك بذلك .

ـ ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تجديده أساسا على حجم الاقتصاد الموازي من جهة , ولضعف تأهل [2] الإرادة الضريبية .

ـ كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية .

ـ اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) ,وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة .

ـ سياسة التمويل بالعجز (وقد ثبت أن هذه السياسة قد فشلت في تحقيق أهدافها) . [3]

ـ التضخم أو تدهور القدرة الشرائية للنقود .

ـ تزايد الإنفاق العسكري .

ـ زيادة أعيان الدّين العام المحلي والخارجي .

ـ سياسة التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام .

ـ تمويل شركات القطاع العام .

[1] ـ سحمادي فاطمة ، هواري رشيدة ، مذكرة ماستر ، آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، 2018 / 2019 ، ص 25 .

[2] ـ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 206 .

[3] ـ جمال لعمارة ، مرجع سابق ، ص 138 – 141 .

ب/ آثار العجز الموازني :

عندما تقع أي دولة في عجز في موازنتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل [1] وقد يترك تمويل هذا العجز آثار متعددة , وتختلف هذه الآثار باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز , ومن أهم الآثار ما يلي :

أولا : الآثار الناجمة على التمويل ألتضخيمي :

ـ فقدان النقود كأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملة الصعبة , وهو ما يؤثر سالبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية .

ـ إعادة توازن الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار .

ـ ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكلة عجز الميزانية العامة .

ـ تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود .

ثانيا : الآثار الناجمة عن التمويل الغير ألتضخيمي : [2]

ـ اللجوء للاقتراض بكل أنواعه .

ـ الزيادة في معدلات الضرائب .

ـ السحب من الاحتياطات الدولية .

[1] ـ بن رقيم أحمد ، سعداوي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 34 .
[2] ـ بن زايد نسيمة ، كريفالي حكيمة ، مرجع سابق ، ص 07 .

المطلب الثالث : طرق تمويل عجز الميزانية .

اعتمدت عدة دول ومنها الجزائر منذ بداية الألفية على سياسة مالية نشطة ، وذلك بالتوسع في الإنفاق العمومي ، المقرون بالسياسة الحذرة في تسير موارد الدولة المتأتية من الصادرات وغيرها من موارد الدولة .

أولا برامج الإصلاح والتنمية الذاتية :

أ / سياسة التمويل الداخلية لتغطية العجز في الموازنة العامة : تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي [1] عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية , في سبيل ذلك تصدر تلك الدّول الدّول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة .

ب / ترشيد النفقات العامة : وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد , فهو يشمل بالضرورة الجد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني .

ج / سياسة التمويل الخارجي لتغطية العجز الموازني : [2]

ـ القروض الخارجية : تعتبر القروض بمختلف أشكالها من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ أليها الدّولة لتغطية نفقاتها , ولهذا الأسلوب بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصاد كزيادة الأعباء المالية والاستنزاف العملة الصعبة .

ـ الاقتراض من القطاع المصرفي (البنك المركزي , البنوك التجارية) من خلال بيعها السندات الحكومية , وكذلك القطاع غير المصرفي كمؤسسات التأمين واللجوء إلى الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية .

ـ زيادة الضرائب : وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة للدولة .

ـ الإصدار التنفيذي : تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى أسلوب استثنائي وهو الإصدار النقدي لتمويل العجز ألموازني , غير إن هذا الأسلوب الذي يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق حيث يساهم في زيادة معدل التضخم.

[1] ـ بيصار عبد المطلب ، فرحات عباس ، إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، المجلد 17 ، العدد 12 ، ديسمبر 2019 ، ص 41 - 439 .

[2] ـ محفوظي فؤاد ، وآخرون ، العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجلفة ، المجلد 12 ، العدد 2 ، 2019 ، ص 653 .

ثانيا : برامج الإصلاح واللّجوء إلى مؤسسات الدولة : [1]

أ / صندوق النقد الدولي وإشكالية التمويل : يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي , وهو ما تعمل به الدولة الراغبة في الاستفادة من برامجه , وذلك بتطبيق جملة من الإجراءات المالية , وتعديل سياستها الدّاخلية وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدّعم المالي كجزء من عملية التنسيق الذي يهدف إليه الصندوق .

ب / المعونات الأجنبية : تحتل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبيرة بالنسبة لبعض الدول خاصة النامية منها , الأمر الذي جعل بعض من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها العامة , سواء كان العجز مؤقتا أو مزمنا , حيث يمكن ان يكون على شكل نقدي , أي توفير الدول المانحة حجما معينا من النقد حيت الدولة أخرى تعاني العجز , كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى .

[1] ـ بوحلال علي ، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب ، النتائج والحلول) ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، جامعة تلمسان ، العدد السادس ، سبتمبر 2018 ، ص 459 .

خلاصة الفصل الثاني :

إنّ أهم ما يمكن الوصول إليه في هذا الفصل هو أنّ الميزانية العامة أصبحت عبارة عن برنامج عمل مالي متكامل , يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية ويتضمن خطة تفصيلية بالبرامج المزمع تنفيذها , وتخطيطها مفصلا بالموارد المتوقع تحصيلها , وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية , لذا فإنّ الميزانية العامة للدولة هب أداة توجيه إمكانيات معينة نحو تحقيق هدف معين , وذلك عن طريق الحصول على الموارد العامة على النحو المحقق لخدمات تشبع الحاجات العامة .

ويعتبر عجز الميزانية العامة من أبرز القضايا الاقتصادية التي لاقت اهتماما واسعا من قبل المفكرين الاقتصاديين , باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول , سواء ا المتقدمة منها أو النامية , كما يعد من أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة .

.

الفصل الثالث

دراسة حالة

المبحث الأول : دراسة تجارب بعض الدّول في تجربة الصكوك الإسلامية .

إن حجم الإصدار العالمي للصكوك عموما عرف تطورا ملموسا وفي ماليزيا على وجه الخصوص حيث عرف حجم إصدار الصكوك نوعا من التقدم مقارنة بالسندات وخاصة في السنوات الأخيرة بعد الإجراءات التي اعتمدتها السلطة الماليزية لتشجيع سوق الصكوك على حساب السندات ، إلاّ أن تطور إصدار حجم الصكوك يعود جزء يسير منه لتحسين أداء الصكوك والجزء الأكبر يعود أداء السندات ، بسبب الركود الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تراجع أسعار النقط ، فالتجربة الماليزية تعتبر تجربة رائدة في ذلك إلى أنها لازالت تحتاج مزيد من الرّعاية .

المطلب الأول : التجربة الماليزية

ــ تحليل إصدار الصكوك في ماليزيا مقارنة بالسندات التقليدية . [1]

حازت ماليزيا لقب الرائد في مجال سوق الصكوك عن جدارة واستحقاق من خلال احتلالها المركز الأول في إصدار الصكوك الإسلامية بامتياز وسنحاول تبيين ذالك من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

1 ـ تحليل حجم الإصدار العالمي للصكوك وحصة ماليزيا من الحجم الكلي :

عرف سوق الأوراق المالية نوعا من التطور والنمو من خلال اللّجوء إلى السوق المالية الإسلامية كمصدر من مصادر التمويل غير المكلف وقليلة الخطورة بهدف زيادة العائد وتنويع المحفظة ، حيث تحتل ماليزيا المركز الأول في إصدار الصكوك على أساس تراكمي للفترة الممتدة من 2001 ـ 2019 ، سواء كان هذا الإصدار محلي او على المستوى الدولي بقيمة 733,75 مليار دولار ، تليها السعودية بـ 146,96 ، وهذا حسب التقرير السنوي لهيئة السوق المالية الإسلامية الدّولية في طبعتها التاسعة والشكل الموالي يبين حجم الإصدار المالي للصكوك خلال فترة 2001 ، 2019 .

[1] ـ صابر رشيد ، نورين بومدين ، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تنمية سوق أدوات الدّين الماليزي خلال الفترة 2008 ـ 2009 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسين بن علي ، الشلف ، الجزائر ، المجلد 18 ، العدد 28 ، سنة 2022 ، ص 178 .

الجدول رقم (01) : حصة إصدار الصكوك بماليزيا من الإصدار العالمي مابين 2001 و 2000 .[1]

طبيعة الإصدار	عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا	عدد الصكوك المصدرة عالميا	حجم الإصدار الماليزي (مليون دولار)	حجم الإصدار العامي (مليون دولار)	نسبة الإصدار الماليزي إلى الإصدار العالمي
إصدار الصكوك الدولية	138	571	73183	289917	%25.24
إصدار الصكوك المحلية	6952	9287	660565	957288	%69
الإصدار الإجمالي	7090	9858	733748	1247204	%58.83

المصدر : من إعداد الباحثين (صابر رشيد ـ نورين بومدين) بالاعتماد على التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدّولية سنة 2019 .

[1] ـ صابر رشيد ، نورين بومدين ، من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدّولية سنة 2019 ، الطبعة التاسعة .

3 ـ طبيعة وحجم الأوراق المالية الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي :

هناك عدة أوراق مالية إسلامية متداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي والجدول التالي يوضح أهمها [1]

الجدول رقم (02) : حجم الأوراق المالية الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي لسنة 2015

الصكوك الإسلامية	حجم تداولها لسنة 2015
الإجارة	%54.3
المشاركة	%17.2
الوكالة	%12.2
المرابحة	%5.4
الإستصناع	%5.4
المضاربة	%4.5
السلم	%1
المجموع	%100

المصدر : من إعداد الباحثين (برخشي برحمة ـ بركان أمينة)

من خلال الجدول نلاحظ إن حجم تداول الأوراق المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي يتفاوت من نوع لآخر , حيث نجد إن صكوك الإجارة تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التداول وذلك بنسبة 54. 3 % ، وتليها صكوك المشاركة بنسبة 17.5% ، لتحتل بذلك صكوك الوكالة المرتبة الثالثة بنسبة 12.2 % ،ثم تليها كل من صكوك المرابحة والاستصناع والمضاربة , وصكوك السلم بنسبة 5,4% ، 5,4% ،4,5 %، 1% على التوالي وهذا يفسر بأن كل من صكوك الإجارة وصكوك المشاركة وصكوك الوكالة ، صارت أدوات استثمارية موثوق بها في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي لما تتمتع به من خصائص وميزات وأبعاد تنموية فساهم ذلك في زيادة حجم تداولها .

[1] ـ برخشي برحمة ، بركان أمينة ، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل نشاط السوق المالي الإسلامي ، التجربة الماليزية ، مجلة الاقتصاد الجديد ـ جامعة تيبازة ، الجزائر ، المجلد 113 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 367 .

ـ أنواع الصكوك الإسلامية السودانية :

من أهم الصكوك التي قامت بإصدارها الحكومة السودانية : [1]

أ / شهادة مشاركة البنك المركزي (شهم) : وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصا محددة في صندوق خاص ، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية والقطاع المصرفي ، وهي بذلك نوع من التصكيك ، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تمّ إصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998 .

ب / شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) : عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8 ماي 1999 ، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية ، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة وتصدرها وزارة المالية ، فهي تمثل حصصا محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية يتم إصدارها بواسطة الدّولة مقابل حقوق ملكيتها ، في عدد من المؤسسات الرابحة نيابة عن جمهورية السودان .

ج / صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) : وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولى عبر شركة السودان للخدمات المالية ، وهي تصدر في صيغة المضاربة ، حيث أنّ لها نفس أهداف صكوك شهامة أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدّولة .

[1] ـ سناء مرابطي ، السعيد بريكة ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تجربة السودان نموذجا ، محلة ميلاف للبحوث والدّراسات ، جامعة أم البواقي ، ـ الجزائر ـ العدد الخامس ، جوان 2017 . ص 189 .

الجدول رقم (03) : مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة [1]

أنواع الصكوك	2013		2014		2015	
		المساهمة		المساهمة		المساهمة
	(6.456.5)	100	4.416.9	100	6.976.4	100
صافي التمويل الخارجي	1.073.2	(17)	870.9	(20)	405.4	(6)
التمويل الدّاخلي	5.383.2	(83)	3.546.0	(80)	7.381.8	(106)
شهادات شهامة	738.7	(11)	1.611.6	(36)	2.611.2	(37)
شهادات صرح	495.7	(8)	173.1	(4)	50.3	(1)
سندات صغار الدين	452.3	(7)	412.5	(9)	141.4	(6)

المصدر : من إعداد الباحثين (سناء مرابطي ـ السعيد بريكة) تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2013 - 2015 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ العجز الكلي للموازنة لسنة 2015 قد وصل إلى 6976.4مليون جنيه [2] وبالرغم من أنّ السودان يعتمد على تغطية عجزه على كل من التمويل الخارجي والدّاخلي إلا انّ سنة 2015 سجلت صافي التمويل الخارجي سالب بقيمة 404.4 مليون جنيه ، أي بنسبة 6% من إجمالي التمويل الكلي بسبب التزامات السودان اتجاه الدّول المقرضة عن ما تحصلت عليه من تمويل خارجي جديد ، أما بالنسبة لصافي التمويل الداخلي قد مثلت 106 % من إجمالي التمويل الكلي ، وبقيمة قدرت بـ 7.381.8 مليون جنيه سنة 2015 ، حيث شكلت

الأوراق المالية (الصكوك) والضمانات أعلى نسبة لتغطية العجز لسنة 2015 بقيمة 3881.7 مليون جنيه بنسبة 56% تليها الاستدانة من البنك المركزي بقيمة 35000 بنسبة 50% .

[1] ـ سناء مرابطي ، السعيد بريكة ، من إعداد الباحثين ، تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2013 - 2015 ، مرجع سابق ص 193 .

[2] ـ سناء مرابطي ، سعيد بريكة ، من إعداد الباحثين تقارير بنك السودان المركزي 2013 - 2015 ، مرجع سابق ، ص 193 .

المطلب الثاني : التجربة السودانية .

تجربة الدول للصكوك الإسلامية تعد على الأصابع فهي قليلة ومن بينها التجربة السودانية

استخدام الصكوك في سد العجز الموازنة العامة (السودان) [1]

الجدول رقم (04) : مصادر تغطية العجز الموازني لحكومة السودان للفترة من 2010 إلى 2015 .

العجز الكلي للموازنة	التمويل الخارجي	الأوراق المالية	الاستدانة من بنك السودان	السنوات المصدرة
63001	—	48336	14665	2010
100	—	17	23.3	%
89286	—	67049	222.7	2011
100	0	75.6	24ز9	%
76534	22683	33855	20000	2012
100	–	364	63.6	%
44565	10732	30070	23755	2013
100	16.6	466	368	%
44250	7563	14287	22400	2014
100	17	32	51	%
69764	(4054)	38838	35000	2015
100	(6)	56	50	%

المصدر : التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية (2010 - 2015) .

[1] ـ التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية (سنوات مختلفة) .

يشير الجدول رقم (4) : [1]

إلى المساهمة الكبيرة للأوراق المالية في سد عجز الموازنة إذا تراوحت نسبة مساهمتها في سد فجوة الدين وتغطية العجز الناتج بسبب ضعف التمويل الخارجي بسبب الحصار الفروض على السودان وانفصال الجنوب بين 76,7% و 32% وهذا يبرهن على أنها أداة فعالة يمكن اللّجوء إليها بدلا من عن الاستدانة من البنك المركزي ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل التنظيم .

بلغت مساهمة بنك السودان غي المتوسط خلال الست سنوات 41,6% بينما بلغ متوسط مساهمة الأوراق المالية 53,9% ، وبلغت مساهمة الأوراق المالية أعلى معدلاتها في عامي 2010 و 2011 بنسبة 76,7% و 75,9% ، ثم انخفضت خلال عام 2012 ، إذ بلغت 36,4% ، ثم عاودت ارتفاعها في عام 2013 بنسبة 46,6% ثمّ تدّنت إلى 32% عام 2014 وقفزت إلى 56% عام 2015 وهذا يؤكد دور الصكوك كأداة مالية فاعلة في سد العجز في الموازنة العامة وذلك باستقطاب الموارد المحلية بدلا عن الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يفرض أعباء إضافية على الموازنة بسبب تراكم الفوائد السنوية لخدمة الدين وفوائد تأخير سداد الدّيون العامة

المطلب الثالث : واقع التجربة المالية الإسلامية في الجزائر .

بعد أن ساهمت الصكوك الإسلامية في تطوير الكثير من اقتصاديات العالم ، واتجاه العالم نحو اعتماد [2] الصيغ الإسلامية في التمويل ، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، بدأت الجزائر تفكر في اعتماد الصكوك الإسلامية كبديل للأوراق المالية التقليدية .

أما ما يخص صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر فقد جاء في تصريح المدير العام لبورصة الجزائر [3] ،بأن بورصة الجزائر وقعت اتفاقية مع شركة " تداول " بورصة المملكة العربية السعودية التي تعد من البورصات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الصكوك الإسلامية ، وهذا حتى نبرز بأن تداول الأسهم في البورصة يمكن ان تتوافق مع الشرع ، وتمّ الاتفاق مع البورصة في السعودية على الاستفادة من التجربة والعمل معا على تطوير منتجات مالية بديلة بما في ذلك الصكوك الإسلامية ، كلّ ذلك يدخل ضمن إستراتيجية تطوير البورصة لنصل في النهاية إلى مرحلة يكون فيها أي مواطن أو مستثمر أمام عدة منتجات مالية وله كامل الحرية لاختيار العرض الذي يناسبه .

[1] ـ مبارك عبد القادر ، محمد هلالي ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، تجربة السودان ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، جامعة النيلين ـ السودان ، المجلد 09 العدد : 01 ، 2021 ، ص 84 .

[2] ـ بوعيان فاتح ، عقبي مجمد ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص ماليو وبنوك ، جامعة المدية ، كلية العلوم الاقتصادية ، سنة 2016 / 2017 ، ص 105 .

[3] ـ تصريح المدير العام الجزائر للنصر ، نشر بتاريخ الأربعاء 06 نيسان / أفريل 2016 لموفع :
http//www / ammasronline / com

المبحث الثاني : الأدوات المالية المقترحة في تغطية عجز الموازنة في الجزائر .

هناك عدة أدوات مالية مقترحة بدل الأدوات المالية التقليدية أهمها :

المطلب الأول : الأدوات المالية القائمة على الملكية .

تقوم فكرة الأدوات المالية المنبثقة من مبدأ الملكية على تداول وثائق أو مستندات التملك ، فهذه الأخيرة تمثل [1] ملكية لأعيان محددة ومعروفة وتخضع هذه الأعيان لعوامل السوق في تحديد أسعارها لذلك يمكن بيع هذه المستندات بأسعار السوق سواء قلت أم زادت عن ثمن شرائها ، أو إصدارها للمرة الأولى أما العائد الذي ينشأ عن هذه المستندات يسمى بالعائد الرّأسمالي ينشأ عن التغييرات السوقية في أسعار الأعيان نفسها ، وأما درجة المخاطرة فتتفاوت على حسب نوع الأعيان نفسها ، والأحوال الاقتصادية والسياسية والأمنية السائدة في البلد طيلة مدة التمويل بالتملك ، ومن أهم الأدوات القائمة على التملك : صكوك الإجارة ، وأسهم المشاركة وأسهم المضاربة ، وحصص الإنتاج .

1 / أسلوب التمويل بسندات المضاربة (المقارضة) :

يمكن أن تستخدم الدولة لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة بسندات المضاربة ، بدلا من سندات الخزينة [2] لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام ، انطلاقا من طبيعة سندات المقارضة وشروط عملها ، يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح ، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق ، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام ، بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتساب العام لتمويل مشروع معين ، أو لتوسيع مشروع محدد ، بحيث تشكل قيمة سندات المقارضة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة ، فتكون مضاربة ، يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة وهو جائز في المذهب الحنفي والحنبلي والمالكي وهذا قبل بدأ المضارب عمله ، وحتى يمكن لسندات المقارضة وغيرها من السندات أن تكون ذات فعالية وتحقق أثرها في سحب قدر من مدخرات الأفراد ، لابد وأن تكون هذه الشهادات بفئات تتيح لصغار المدخرين أن يكتتبوا فيها ،كما يجب أن تكون ذات سيولة عالية .

[1] ـ جرواش زينب إيمان ، شليحي الطاهر ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ـ الجزائر ، المجلد الثامن العدد : الثاني ديسمبر 2021 ، ص 610 .

[2] ـ بوعنان محمد ، عقبي فاتح ، مرجع سابق ، ص 611 .

2 / أسلوب التمويل بأسهم المشاركة :

التمويل بالمشاركة هو الإستراتيجية الرئيسية للمصارف الإسلامية ، وهو ما يميزها عن المصرفية المعاصرة وفق قاعدة رئيسية في توزيع الربح وهي : [1]

ـ أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما .

ـ أن يكون الربح والخسارة بينهم شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة .

يعتبر الربح في نظام المشاركة تكلفة في العملية الإنتاجية ، مما يجعل المصرف على علاقة ايجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد وتكون المشاركة عادة لمدة محددة أو طويلة لأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن ، وينظر إليها على أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة إنها تقوم على مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطر ، والمساهمة في المشاركة يمكن أن يكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم ، والأرباح توزع على أسس متفق عليها قبليا ، أما الخسارة فتتنوع حسب رأس المال ، ويمكن تقييم المشاركات من عدة اتجاهات :

ـ وفقا لطبيعة الأصول المملوكة : هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستثمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت .

ـ وفقا للاستمرار : المشاركة المستمرة في شكل أسهم ، والمشاركة المتناقصة التي يشير فيها المصرف مشاركة بالتدرج مع حصة ربه .

ـ وفقا لأغراض المشاركة : منها المشاركة التجارية ، المشاركات الزراعية ، المشاركات الصناعية .

ـ وفقا للمدة : قصيرة الأجل أو طويلة الأجل .

ـ وفقا للاستخدام : مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف ، ومشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين .

ويصل صك المشاركات العديدة من الأنشطة على سبيل المثال :

1 ـ الاستثمارات المباشرة الجديدة .

2 ـ التوسعات في مشروعات قائمة .

3 ـ المشاركة المتناقصة .

4 ـ تمويل رأس المال العام .

[1] ـ سامي يوسف ، كمال محمد ، الصكوك المالية الإسلامية (الأزمة ، المخرج) دور الفكر العربي ، الطبعة الأولى 2010 م / 1431 ه ، ص 143 - 145 .

3 / التمويل عن طريق الإجارة :

تعرف صكوك الإجارة بأنها سندات تصدر من الحكومة أو أحد أجهزتها ، تمثل ملكية مرتبطة بأدوات [1] وآلات ومعدات وأصول ثابتة وتجهيزات أو عقارات للحائزين عليها ، فيمكن للحكومة إصدارها بدلا من استملاك العقارات والآلات والتجهيزات ، ويمكن للدولة استئجارها وإصدار سندات ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول لمالكيها ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في صكوك ملكية الموجودات وملكية المنافع وملكية الخدمات ، وما يهمنا هنا هو أسلوب إجارة الموجودات (الأعيان) ، والتي يمكن استخدامها في التمويل الحكومي بأسلوبين هما :

ـ الأسلوب الأول : هو أن الحكومة بدلا من أن تقترض بفائدة لإنشاء مبنى فإنها تصدر سندات إجارة تجمع بموجبها الأموال اللازمة من ذوي الفائض وننشأ المبنى ويكون مملوكا لجملة السندات ثم تتعلم في نشر الإصدار بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين يمثل عائدا على السندات .

ـ الأسلوب الثاني : يتمثل في نظام التأجير التمويلي أو المنتهي بالتمليك والذي بموجبه تتفق مع ممول لإنشاء المبنى واستئجاره مدّة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة .

يمكن أن يكون مصر التمويل المواطنين وغيرهم من الأجانب كما يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تستثمر جزءا من مواردها في شراء هذه السندات والتي تحقق فيها ضوابط التمويل السليم من تقليل المخاطر والحصول على عائد محدد ثمّ إمكانية بيع السندات في أي وقت .

[1] ـ حرواش زينب إيمان ، شليحي الطاهر ، مرجع سابق ، ص 621 .

المطلب الثاني : الأدوات القائمة على أسلوب المداينات (مديونية الدولة للممول) :

1 / التمويل عن طريق المرابحة :

إنّ الربح المحض هو عائد المرابحة ، ولولا الربح لما كان هناك استثمار من حيث الأصل وهو هدف المستثمر الرأسمالي .[1]

فإذا كان الاقتصاد يعاني من أزمة مالية ، فإنّ أحد أهم علاجاتها تتمثل لتمويل قطاعاتها الاقتصادية التي من الكساد أو الركود بهدف إعادة تنشيطها من جديد ، أو بتزويدها بالسلع الاستهلاكية أو الرأسمالية التي تحتاجها لتأخذ دورها في الحياة الاقتصادية الطبيعية ، على أن يكون ذلك كله في إطار يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي ، وهذا الأمر يمكن أن يتم من خلال عقد المرابحة البسيطة أو من خلال عقد المرابحة للأمر بالشراء ، خصوصا فيما له علاقة بتأمين حاجات النشاط الاقتصادي من السلع على اختلاف أنواعها ، ويمكن أن يلعب عقد المرابحة للأمر بالشراء دورا اقتصاديا مهما من خلال تطبيقه في المجالات الاقتصادية الآتية ، والتي تغطي معظم السلع الإنتاجية والاستهلاكية ، وهي على الشكل التالي :

- مجال استهلاك الأفراد .
- مجال الصناعة .
- مجال المقاولات .
- مجال الزراعة .
- مجال التعليم .
- مجال الصحة والمستشفيات .

[1] - حضري دليلة ، بوثلجة عائشة ، بن شاعة نادية ، مدى مساهمة أساليب التمويل الإسلامي غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي ، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر ، مجلة 01 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 100 .

2 / التمويل عن طريق السلم :

يقوم هذا الأسلوب من التمويل على نوع من البيوع التي اقترحتها الشريعة الإسلامية ، والسلم هو نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات ويعجل فيه تثمينها بعيه تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة ، فهو التمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل .

ويمكن للدّولة من خلال صك السلم أن تقوم بتمويل عدة أنشطة منها : [1]

ـ تمويل التجارة الخارجية : وذلك عن طريق شراء المواد الخام من المنتجين مباشرة أو من الدّول سلما وإعادة تسويقها عالميا بأسعار مجزية .

ـ تمويل الأصول الثابتة : حيث يمكن للمصرف الإسلامي المساعدة عن طريق السلم بتوفير الأصول الثابتة اللاّزمة لقيام المصانع أو إحلال المصانع القديمة القائمة ، وتقديم هذه الأموال كرأس مال مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات طبقا لآجال تسليم مناسب .

ـ تمويل المنتجين : حيث يمكن للمصرف تمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق تمويلهم بمستلزماتهم كرأس مال مسلم في مقابل الحصول على بعض المنتجات وإعادة تسويقها .

ونستنتج مما تقدم أنّ الربح الناتج من عقد السلم هو الدّافع الرئيسي للتعامل بهذا العقد ، والذي يمكن أن يساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من ركود بسب أزمة السيولة التي تخلفها عادة الأزمات المالية ، ويخرجها بالتالي من أزمتها ، كما يمكن أن يساهم في تمويل التجارة الدّاخلية والخارجية ، الأمر الذي يترك آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي الكلي .

[1] ـ سامي يوسف ، كمال محمد ، مرجع سابق ، ص 150 .

3 / التمويل عن طريق الإستصناع :

يمكن للمصرف الإسلامي التعامل بصيغة الإستصناع من خلال أسلوبين هما : [1]

الإستصناع العادي والموازي :

فكما رأينا فإنّ المستصنع محتاج لمن يصنع له حاجته بالشكل الذي يريدها ، والصانع محتاج إلى المال الذي يأخذه مقابل صنعته ليستعين به على مصارف الحياة ، وفي فترة الأزمات عندما تسود عدم الثقة بين الأعوان الاقتصادية فيما بينها من جهة ، وبينها وبين المؤسسات المالية من جهة أخرى ، في ظل هذه الظروف ، ويغير حق الإستصناع فإن الصانع قد يحتاج إلى مدة لتسويق ما يصنع ، وربما يخسر خسائر كبيرة على حفظه لجين البيع ، أما بوجود عقد كالاستصناع ، ولأنه جرى بيع ما يصنعه الصانع مسبقا وتحقق أنه ربح فيه وعرف مقدر ربحه ، فهو يعمل بكل طمأنينة ، وعلى هدى وبصيرة ، ناهيك على أنه بفضل الاستصناع تتحرك الأموال من جهة إلى أخرى ، مما ينعش الحركة الاقتصادية في البلاد ، ولذلك يدعو كثير من الاقتصاديين المسلمين لإلى أهمية جعل أطراف الاستصناع من المسلمين لتنعش اقتصادهم وتزيد من مصادر دخلهم .

ويمكن للدولة تطبيق الاستصناع في التمويل العقاري في عدة تطبيقات مختلفة ، كبناء المساكن والعمائر وغيرها ، وذلك بيان متعتها والصفات المطلوبة فيها ، كما يكمن أن يكون الإستصناع في تخطيط الأراضي وإنارة شق الطرق فيها وتعبيدها وغير ذلك من المجالات العقارية ، كما يمكن الاستفادة من عقد الإستصناع بتطبيقه في المجال الصناعي باختلاف أشكاله وأنواعه ، كصناعة الطائرات والمركبات والسفن ، وكذلك صناعة الآلات المختلفة بل وحتى القطع الصغيرة فب الآلات ، وذلك بدلا من استيرادها من البلاد الأجنبية بقيم باهظة مع مشقة النقل وتكلفته العالية خاصة وأن في الاستصناع الداخلي تحريكا للنشاط الاقتصادي ، وإبقاء للسيولة المالية بين أبناء المجتمع ، والاستفادة من الطاقات المختلفة وتوظيفها في مجالها المناسب ، هذا في جميع دورات الاقتصاد ، فما بالك لما يكون الاقتصاد في حالة ركود خلفتها أزمة مالية أو اقتصادية .

[1] ـ حضري دليلة ، بوثلجة عائشة ، بن شاعة نادية ، مرجع سابق ، ص 102 - 203 .

المطلب الثالث : الأدوات المالية القائمة أسلوب التبرعات والزكاة .

1 ـ التبرعات المباشرة :

وتتمثل في التبرعات النقدية التي يقدمها بعض الأفراد أو الجهات إلى الحكومة مباشرة لغرض معين [1]
وهذا الأسلوب في التمويل جائز شرعا فهو الأسلوب التي قامت عليه الدّولة الإسلامية بكاملها في بداية الدّعوة وقبل أن تفرض الزّكاة أو غيرها من الموارد العامة .

2 ـ صكوك الوقف :

هو أسلوب إسلامي معروف ساهم على مر التاريخ الإسلامي في تمويل العديد من المرافق العامة ويمكن استخدام الوقف في التمويل الحكومي طبقا للإجراءات التالية :

ـ أن تحدد الدولة بعض المشروعات العامة الخدمية كإنشاء طريق أو مجموعة من المستشفيات وتحدد تكاليف هذا المشروع بناءا على دراسة معينة .

ـ أن تطبع صكوك الوقف بمبالغ صغيرة لكل صك ويكون المبلغ مجموع هذه الصكوك مساو للمبلغ الكلي المطلوب لإنشاء المشروعات .

ـ أن تطرح هذه الصكوك على جمهور المسلمين للاكتساب فيها بحسب قدرة كل شخص .

ـ بعد تجميع المال اللازم تبدأ عملية إنشاء المشروع الذي يمثل الوحدة ويمكن أن تبقي مبلغ منه يستثمر للإنفاق من عائده على عمليات الإحلال والتجديد والمصروفات الجارية .

3 ـ الزّكاة :

يرى البعض أنه من الممكن أن نستخدم حصيلة الزكاة في تمويل مشاريع رأس المال لاستثمار أموال الزّكاة [2] مثل تمويل الشركات المتعثرة وإيجاد فرص العمل وإنفاق عائد هذه الأموال على الفقراء ، وإيجابية هذا الرّأي أنه يتفق مع آراء الفقهاء ، أي أنه من الممكن أن يكون من مصاريف الزّكاة تمويل المحترف المتعثر ، إلا انه من شروط الزكاة تمليكها للفقراء فلا يصح هذا الرّأي إلا في حالة تملك الفقراء لأسهم في شركات رأس المال المخاطر ، فلا تصبح هذه الشركات مجرد وقف بل من أشكال القطاع الخاص .

[1] ـ حرواش زينب إيمان ، شليجي إيمان ، مرجع سابق ، ص 615 .
[2] ـ سامي يوسف ، كمال محمد ، مرجع سابق ، ص156

المبحث الثالث : واقع الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر .

تعد الجزائر من الدّول القليلة التي لم تفتح الباب على هذه التقنية من التمويل ، على الرّغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل والتقليل من العجز في الموازنة الذي يزداد بجدة من جراء الأزمة المالي والاقتصادية التي تطل برأسها منذ 2015 .

المطلب الأول : واقع إصدار الصكوك الإسلامية ضمن المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر .

1 / تجربة بنك البركة الجزائري :

يعتبر بنك البركة الجزائي أول مصرف ذا طابع إسلامي ، تأسس في الجزائر برأس مال مختلط ، حيث أنشأ في 20 ماي1991 ، بشراكة مع شركة البركة (السعودية) ، وبنك الفلاحة والتنمية الرّيفية (الجزائر) ، [1] وهو مرخص للقيام بجميع الأعمال المصرفية من تمويل واستثمار ، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، حيث فاز في 2012 بجائزة أفضل بنك إسلامي ممنوح من طرف مجلة غلوبال فاينانس المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية ، وفي 2013 فاز للمرة الثانية بجائزة أفضل بنك من طرف مجلة غلوبال فاينانس .

أهم الصيغ الأساسية لبنك البركة :

- صيغة المراجعة .
- صيغة الإجارة .
- صيغة الإستصناع .

تشخيص تجربة البركة :

هناك عدة أسباب أدت إلى فشل البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة) تتمثل أهمها في أن بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية لم يتحرر بعد من نظرية القروض التجارية التي ترى بأن البنوك يجب أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة ، إلا أن التطورات التاريخية جعلت من هذه البنوك بنوكا شاملة تمارس نشاطها لمختلف الآجال ولا تخشى نقصا في السيولة ولجوئها عند الضرورة إلى الاقتراض من السوق النقدية وهو ما لا يتوفر للبنوك الإسلامية لعدم تعاملها بالفائدة ، وعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري ، حيث يلاحظ أن معظم الموظفين والإطارات غير ملمة بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية ومعظم اليد العاملة ثم جلبها من البنوك التقليدية ، وعدم إقامة دورات تكوينية لها .

[1] - بن سعد لامية ، مهرة أسماء ، مرجع سابق ، ص 119 - 126 .

2 / تجربة بنك السلام الجزائري :

تأسس بنك السلام الجزائري في جوان 2006 وانطلاق نشاطه في أكتوبر 2008 في إطار عملية تأسيس [1] مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية ، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية ، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدّول العربية ، كما عزز التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال بنك السلام الجزائري إماراتي .

أهداف البنك : من أهم أهداف البنك ما يلي :

ـ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمار والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزّراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها .

ـ قبول الودائع بمختلف أنواعها :

ـ سحب و استخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريط خلوها من أي محظور شرعي .

ـ إعطاء القروض الحسنة .

ـ تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع هذه البنوك .

ـ تمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد والأشخاص الإعتباريون .

أساليب التمويل في بنك السلام :

المرابحة ــ عقد بيع التسليم ــ الإستصناع ــ التأجير المنتهي بالتمليك ــ عقود المشاركات .

[1] ـ بن سعد لامية ، مهرة أسماء ، مرجع سابق ، ص 119 - 126 .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية للبلاد ، وفيما يلي أهم التشريعات القانونية المنظمة للنشاط المصرفي والمالي غير المنسجمة كليا مع التوصيف الشرعي لعملية إصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية .

1 ـ غياب الإطار التشريعي والقانوني :

إنّ المتتبع تاريخيا لصناعة الصكوك يجد أن الدّول العربية الإسلامية وحتى الغربية في سباق دائم لإعداد أطر تشريعية وقانونية لإصدار الصكوك بغرض تنظيمها وإعطائها صيغة الرّسمية والمصداقية [1] ، حيث نلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها .

2 ـ غياب الإطار المؤسساتي اللازم :

يعتبر غياب المؤسسات المالية في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه صناعة وإصدار الصكوك في الجزائر .

3 ـ غياب الهيئات الإشرافية والرّقابية الشرعية :

والتي مهمتها مرتبطة بعملية الإصدار والتداول ، وتتولى رسم السياسة العامة لإصدار الصكوك وتقييم إصداراتها ومتابعتها ، والتأكد من الالتزام بالقرارات الصادرة عنها وإبداء الرأي الشرعي بشأن صكوك التمويل الإسلامي ، والتحقق من استمرار تداول الصكوك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية .

4 ـ تحديات قانونية :

تنشأ هته التحديات بوجود اختلاف بين النصوص الوضعية مع النصوص الشرعية مما يزيد تأزم طريقة العمل في المصارف الإسلامية [2] ، وكذالك إلزام المصارف الإسلامية بقرارات البنك المركزي من جهة الاحتياطي القانوني والضرائبي على الدّخل والمبيعات والجمارك والضرائب العقارية وغيرها ، وقوانين السجل التجاري ، وضمان العائد ..... وغرها .

5 ـ تحديات ائتمانية :

الوكالات الائتمانية الدّولية هي التي لها الحق في تصنيف الائتمانية وذلك تشاورا مع الهيئات المالية الدّولية مثل صندوق النقد الدّولي ، أحيانا لا تتماشى هذه التصنيفات مع المصارف الإسلامية لتكلفتها الكبيرة على حملة الصكوك مما يخفض كثيرا من العوائد المتوقعة .

[1] ـ صادق أمينة تحديات إدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي لتمويل البنى التحتية في الجزائر ، مقال تاريخ النشر 13 / 12 / 2018 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 520 - 521 .

[2] ـ عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ، صناعة الصكوك الإسلامية ،واقع تحديات ومقترحات مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة العربي التبسي الجزائر ، مجلة 10 ، العدد 01 ، أوت 2020 ، ص 320 .

6 ـ تحديات بشرية :

تعاني المصارف الإسلامية من نقص الموارد البشرية المدربة في المعاملات الإسلامية في مجال التداول [1] بالأوراق المالية ، وهذا ما يسبب ضعف في هيكل ونشاط التداول في المصارف الإسلامية مما سيؤدي إلى مخاطر تشغيلية وتعرقل نمو ونشاط تداول الصكوك الإسلامية .

7 ـ تحديات استثمارية :

المؤسسات الصغرى لا تستطيع توفير الضمانات اللازمة للمصارف من أجل دعم وتمويل مشروعاتها والتداول بالصكوك الإسلامية ، وذلك لمحدودية إيراداتها وقلة أموالها المتداولة .

8 ـ تحديات اقتصادية :

تذبذب سعر الوحدة النقدية مع عدم وجود تشجيع من الحكومة في إعفاء من الرّسوم والضرائب ورسوم الطابع على العقود وضرائب علة الأرباح .

9 ـ تحديات تقنية :

القائم على تطورات المصرف من حيث التقنيات السريعة لوضع تجدي لإستراتيجياته التطويرية لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة لتلبية حاجات المستثمرين وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

10 ـ ضعف مؤشرات التداول في السوق المالي الجزائري في ظل غياب الوعي الاستثماري .

[1] ـ عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ، مرجع سابق ، ص 320 .

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لتجاوز تحديات إصدار الصكوك الإسلامية بهدف تمويل العجز الموازني في الجزائر .

من أهم الحلول التي يجب العمل على تفعيلها لتجاوز التحديات التي تواجهها صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر ما يلي : [1]

ـ تجاز التحديات الشرعية من خلال التنسيق بين الهيئات الشرعية والبنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل في مجال الصكوك الإسلامية من خلال إنشاء مستويين من الهيئات الشرعية ، وطنية ودولية ، حيث تنظر الهيئة الشرعية الوطنية في مدى توافق الفتوى الشرعية حول مشروعية الصكوك التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الوطنية وإجراءات تنفيذها ، وتنظر الهيئة الشرعية العالمية في مدى توافق الفتوى الشرعية حول مشروعية تداول الصكوك .

ـ تجاوز التحديات القانونية من خلال استكمال المصرفية الإسلامية لبنيتها التحتية من تعديلات في القوانين التجارية والوضعية حتى تتوفر قوانين مالية إسلامية .

ـ تجاوز التحديات التشغيلية من خلال التطور في الأنشطة البنكية التقليدية بابتكار منتجات مالية إسلامية [2] جديدة تعتمد على المزج بين أكثر من صيغة .

ـ إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية .

ـ ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية .

ـ اعتبار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ، إطار مرجعي لتقييم مدى التزام المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية بضوابطها الشرعية .

ـ على مستوى القانون التجاري : إضافة فقرة للفصل المتعلق بالقيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة تؤسس للصكوك الإسلامية .

ـ التنظيم المحاسبي : تمكين المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية من تقيد عمليات تداول السلع والمنافع والخدمات للصكوك الإسلامية طبقا للمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI .

ـ التنظيم المتعلق بالشروط المصرفية (أسعار الخدمات المالية) : السماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية مع استبعاد ضمان القيمة الاسمية للصكوك والعوائد .

ـ التنظيم الاحترازي (معيار كفاية رأس المال) : الأخذ بالاعتبار الطبيعة الاستثمارية للصكوك الإسلامية في ترجيح المخاطر المرتبطة بها ، ودلك بالاستئناس بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ، في هذا الشأن والمتمثل في معيار متطلبات كفاية المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية .

[1] ـ عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ، مرجع سابق ، ص 322 .
[2] ـ حرواش زينب إيمان ، شليحي الطاهر ، مرجع سابق ، ص 617 - 618

خلاصة الفصل الثالث :

إنّ إصدار الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية لدعم الموازنة العامة للدولة يمكن أن يحقق أهداف عدة منها : التمويل لمواجهة مصاريف المشاريع التنموية والبنية التحتية ، تنويع وزيادة موارد الدّولة ، استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي في إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال نجاح الصكوك الإسلامية في عدة دول عربية وإسلامية أهمها ماليزيا والسودان ، ومنه لابد من الاستفادة ومراقبة التجارب الدّولية وتأصيل إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر .

حيث أن هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وتمثل تحديا كبيرا أمام إصدارها وتداولها وبالتالي الاستفادة منها كأداة تمويل للعجز في الموازنة العامة .

الخـــاتـمـــة :

إنّ اعتماد الجزائر على الصكوك الإسلامية ، أفضل وأنجح لها من الاعتماد على القرض السندي أو التمويلي الغير تقليدي أو الاستدانة الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة أو تمويل المشاريع الاقتصادية مع ضرورة المضي نحو تعميم الصيرفة الإسلامية ،وذلك بعد ما عرفت إقبالا كبيرا ونجاحا بالبلدان العربية والآسيوية ، كما أنّ الصكوك تعتمد على عامل المرابحة وليس الفوائد الرّبوية ، والصكوك صيغة من الصيغ المستعملة لتمويل المشاريع الحكومية الكبرى ، على غرار البلدان الآسيوية التي تتعامل بها بكثرة .

إنّ الصكوك تساهم في تنويع المنتجات المتواجدة في السوق المالية ومن شأنها تنشيط السوق التي لم تنمو بما يتناسب وحجم المعاملات ، في حين تسمح بالتصرف بكل حرية في البيع والإيجار مقابل أرباح وليس فوائد .

وعلى الحكومة الجزائرية أن تتخذ قرارات قانونية لتطوير وتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية .

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى خاطئة :

ـ الصكوك الإسلامية أداة مالية كالأدوات المالية التقليدية خاطئة ، لأن الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية تختلف عن التقليدي ، لأنها تخضع للضوابط الشرعية وتتولد عن عقد صفقة وتنتهي بانتهاء الصفقة .

وفيما يخص الفرضية الثانية خاطئة :

ـ لعبت الصكوك الإسلامية دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد الجزائري خاطئة ، لأن الاقتصاد الجزائري لازال لم يعتمد على هذه الأوراق المالية الإسلامية في تمويل اقتصاده لأسباب عديدة .

أما الفرضية الثالثة صحيحة :

ـ التمويل الإسلامي يختلف عن التمويل التقليدي (الربوي) فهي فرضية صحيحة ، لأن التمويل الإسلامي يخضع للضوابط المسندة من الشرع الإسلامي ، أما التمويل التقليدي يخضع للضوابط الوضعية فقط ، والتمويل الإسلامي تستهدف الاقتصاد الحقيقي ، أما التقليدي في حالات كثيرة تكون زيادة المال على المال دون تحقيق قيمة مضاعفة حقيقية .

نتائج الدراسة:

ـ تلعب الصكوك الإسلامية دورا كبيرا على مستوى الاقتصاد نظرا لقدرتها على تعبئة المدخرات واستثمار الأموال ، وكذا دورها الكبير في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية وتعتبر أداة ملائمة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة .

ـ الصكوك الإسلامية تصدر وفق عقد شرعي لتكون بديلا للسندات التقليدية ، يتم تداولها بصورة متوافقة مع أحكام الشريعة .

ـ تعتبر الصكوك الإسلامية وسيلة فعالة في مواجهة الأزمات المالية نظرا للمزايا التي تحققها والخصائص التي تميزها ، والتي منها أن الصكوك الإسلامية تتجار بالأصول والموجودات ، بينما الأدوات التقليدية تتجاربالديون ، ولذلك شكل خطر على الموازنة العامة .

ـ تتمتع الصكوك الإسلامية بمرونة عالية ، وذلك لإمكانية إصدارها في جميع الجوانب الاقتصادية (تجارية ، صناعية ، خدمية ، زراعية) .

ـ توجد تجارب رائدة في العالم في استخدام الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية أهمها التجربة الماليزية والسودانية .

ـ عرف حجم إصدار الصكوك الإسلامية نموا مضطربا خلال العشر سنوات الأخيرة ، لكنه ما لبث أن عاد إلى النمو والتطور عقب تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمات خاصة أزمة 2008 .

ـ هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وتمثل في تحدي كبير أمام إصدارها وتداولها وبالتالي الاستفادة منها كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية .

التوصيات :

1 ـ يجب على الدّولة خاصة النامية منها اعتماد الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية فعالة ، وإيجاد بنية تشريعية منظمة لإصدار الصكوك وإدراجها وتداولها .

2 ـ يجب على الدّولة التي تعاني عجزا في موازنتها العامة أن تستخدم الصكوك الإسلامية لتمويل هذا العجز بدلا من استخدام أدوات الدين التقليدية .

3 ـ ضرورة إيجاد سوق ثانوية تتداول فيها الصكوك الإسلامية لتسهيل عملية تسييلها وبالتالي زيادة الإقبال عليها من جانب المدخرين .

4 ـ الاستمرار في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال ووضعها أداة مالية تقدم حلول مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد .

آفاق الدّراسة :

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الموضوع المدروس له مسائل مكملة لازالت في حاجة الى المزيد من الدراسة والتحليل يمكن أن تقدم .

وختاما لهذا الموضوع نقدم بعض مقترحات أبجاث وهي :

ـ دور الصكوك الإسلامية في تنشيط السوق المالي مع دراسة حالة .

ـ إمكانية إيجاد سوق مالي إسلامي جزائري بالاستفادة من تجربة الدّول الناجحة .

ـ الصكوك الإسلامية كآلية لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية .

قائمة المراجع

أولا : الكتب

01	أدهم إبراهيم جلال الدين ،الصكوك والأسواق المالية ، دار الجوهرة للنشر والتوزيع .
02	جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ 2004.
03	جمال لعمارة ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الخلدومية ، الطبعة الأولى ، 2007 .
04	خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 .
05	سامي يوسف ، كمال محمد ، الصكوك الإسلامية (الأزمة والمخرج) دور الفكر العربي ، الطبعة الأولى 2010 م / 1431 ه .
06	عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة حالة تقييميه " ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، الطبعة الثانية 2007 .
07	عادل عبد الفضيل عيد ، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دار التعليم الجامعي .
08	محمود شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ،ـ عمان ـ الطبعة الأولى 2008 .
09	محمد الصغير يعلى ، يسرى أبو العلى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ـ الحجاز ـ عنابة 2003 .

ثانيا: المذكرات

01	بن سعد لامية ، مهرة أسماء ، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط أسواق المالية ، مذكرة ماستر، جامعة المدية ، 2019 / 2020 .
02	بوعيان محمد ، عقبي فاتح ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ، تخصص مالية وبنوك ، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، 2016 / 2017 .
03	بن رقية أحمد ، يعداوي عبد الوهاب ، دور ترشيد الإنفاق العام في معالجة الموازنة العامة ـ حالة الجزائر ـ مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، 2018 / 2019 .
04	بن زياد نسيمة ، كريلفاوي حكيمة ، أهمية حوكمة الإنفاق العام في علاج العجز الموازني ، مذكرة ماستر ،تخصص إدارة ومالية ، جامعة المدية ، 2019 / 2020 .
05	خيرة صوالحي ، نبيلة دشيشة ، الصكوك الإسلامية ودورها في علاج الموازنة العامة ، تخصص مالية وبنوك ، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، 2015 / 2016 .
06	سحمادي فاطمة ، هواري رشيدة ، آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، 2018 / 2019 .
07	مزاري أمينة ، بارة حفيظة ، آليات التمويل غير التقليدي في معالجة العجز الموازني ، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، 2019 / 2020 .
08	هناء محمد ، هلال الحنيطي ، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ـ الأردن ـ .

ثالثا : المجلات والمقالات

01	أحمد الصبور الدلجاوي ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، العدد 03 ـ جامعة المسيلة ، الجزائر ، مارس 2018 .
02	بيصار عبد المطلب ، فرحات عباس ، إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ مجلد 17 ، العدد 12 ، ديسمبر 2019
03	بوحلال علي ، العجز الموازني في الجزائر 5 الأسباب ، النتائج) مجلة اقتصاديات الإعمال والتجارة ـ جامعة تلمسان ، العدد السادس ، سبتمبر 2018 .
04	برحشي برحمة حسيبة ، بركان أمينة ، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل نشاط السوق المالي الإسلامي التجربة الماليزية ، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة تيبازة ـ الجزائر ـ المجلد 113 ، العدد 01 ، 2022.
05	حرواش زينب إيمان ، شليجي الطاهر ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني ، محلة البحوث الاقتصادية والمالية ـ جامعة الجلفة ـ المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ديسمبر 2021.
06	حرواش زينب إ]مان ، شليجي الطاهر ، جور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،ـ جامعة زيان عاشور ـ الجلفة ، المجلد الثامن ، العدد 02 ، ديسمبر 2021 .
07	حضري نبيلة ، بوثلجة عائشة ، بن شاعة نادية ، مدى مساهمة أساليب التمويل الإسلامي غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي ، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ـ الشلف ـ مجلد 01 ، العدد 01 ، 2021 .
08	سناء مرابطي ، السعيد بريكة ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تجربة السودان نموذجا ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ـ جامعة أم البواقي ،ـ العدد 05 ، جوان 2017 .
09	صابر رشيد ، نورين بومدين ، تقييم الصكوك الإسلامية في تنمية سوق أدوات الدّين الماليزي خلال الفترة 2008 ت2009 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسين بن علي ـ الشلف ـ المجلد 18 ، العدد 28 ، 2022 .
10	عبد العزيز قتال ، سارة عزايزية ، صناعة الصكوك الإسلامية ، واقع تحديات ومقترحات ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، مجلة 10 ن العدد 01 ، أوت 2020 .
11	مبارك عبد القادر ، محمد ملالي ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة ، تجربة السودان ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ـ جامعة النيلين السودان ، مجلد 09 ، العدد 01 ، 2021 .
12	محمد بن بارة ، صلاح الدين شريط ، تطوير بنية الموازنة العامة في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ـ جامعة الوادي ـ العدد 08 ، السنة الثامنة ، 2017 .
13	محفوظي فؤاد ، وآخرون ، العجز الموازني في الجزائر واهم آليان تمويله ، محلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ـ جامعة الجلفة ـ المجلد 12 ، العدد 02 ، 2019 .
13	صادق أمينة تحديات إدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي لتمويل البني التحتية في الجزائر ، مقال ، جامعة الجزائر 3 ، تاريخ النشر 13 / 12 / 2018 .

رابعا : التقارير والمدونات

01	التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية (سنوات مختلفة)
02	صابر رشيد ، نورين بومدين ، من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2019 .
03	سناء مرابطي ، السعيد بريكة ، من إعداد الباحثين ، تقارير السودان المركزي للسنوات 2013 - 2015 .
04	تصريح المدير العام الجزائر للنصر ، نشر بتاريخ الأربعاء 6 نيسان / أفريل لموقع http//www http //www. ammasronline . com